جواب السؤال الشفهي
لمستشاري الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
حول " ضرورة سن قانون لنقل المسافرين يتماشى
مع التطورات الاقتصادية لبلادنا "

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،
السادة الوزراء
السادة المستشارون المحترمون.

* انسجاما مع البرنامج الحكومي الذي أكد على ضرورة اعتماد برامج تعاقدية ودفاتر تحملات لمحاربة اقتصاد الريع والحد من الاحتكار والاستثناءات والعمل على تعويض التراخيص والامتيازات بدفاتر تحملات تحدد الشروط الموضوعية للاستثمار في إطار المساواة وتكافؤ الفرص مع اللجوء إلى طلبات العروض كلما أمكن ذلك، عملت الوزارة على اعتماد مقاربة شمولية وتشاركية لإشكالية النقل الطرقي ومراجعة منظومة النقل من الناحية القانونية والتنظيمية والتقنية ومراجعة نظام الرخص ، كما عملت على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى سن قواعد المنافسة الشريفة في القطاع وتشجيع الاستثمار والمبادرة الحرة واعتماد الحرفية والتحرير المعقلن والمقنن للقطاع ، حيث تم في هذا الصدد:

- نشر وتعميم لائحة المستفيدين من رخص النقل العمومي للمسافرين ،
- إلغاء الترخيص باستغلال خدمات النقل المدرسي لحساب الغير ونقل المستخدمين لحساب الغير والنقل بالعالم القروي وتعويضه بالتصريح ودفاتر التحملات،
- إعداد دفتر تحملات جديد بالنسبة للنقل السياحي،
- إعداد دفتر تحملات لفتح واستغلال مؤسسات تعليم السياقة،
- منح الترخيص لفتح واستغلال مراكز الفحص التقني عبر دفتر تحملات وطلبات عروض مفتوحة أمام الجميع.

* وفيما يتعلق بالنقل الطرقي العمومي للمسافرين ونظرا للاختلالات العميقة التي يعرفها هذا القطاع والتي تحد من قدرته على الاستجابة للتطور الهام والسريع الذي أصبح يعرفه المجتمع المغربي ونظرا لتنوع وطبيعة المتدخلين فيه الذين يطغى عليهم في غالب الأحيان الجانب الاجتماعي، فقد وضعت الوزارة تصورا يروم تأهيل جميع الفاعلين والمتدخلين في هذا القطاع عبر القيام بإصلاح هيكلي ومؤسساتي يضمن الحفاظ على المكتسبات خاصة بالنسبة للفئات الاجتماعية، تأهيل البنيات التحتية (المحطات الطرقية) وتسوية الوضعية الاجتماعية للعاملين به.

* وفي هذا الإطار، نظمت وزارة التجهيز والنقل بالرباط بتاريخ 31 يناير 2013 مناظرة وطنية حول إصلاح قطاع النقل الطرقي للمسافرين بمشاركة خبراء مغاربة وأجانب في مجال نقل الأشخاص وبرلمانيين وممثلي المجتمع المدني وسياسيين، بالإضافة إلى ممثلي الإدارات المعنية والمهنيين ، تمت خلالها دراسة ومناقشة كل المواضيع والأفكار والمقترحات ذات الصلة بالموضوع.

* وقد انبثقت عن هذه المناظرة توصيات تمت بلورتها في ورقة طريق لتنمية وإصلاح القطاع، تتمحور حول :

المحور الأول: القيام بكل الإصلاحات والإجراءات الهادفة إلى تأهيل العاملين في القطاع والتي تسمح بها المنظومة القانونية الحالية،

المحور الثاني: تحسين مردودية الخطوط القصيرة ومواكبة أصحابها لتأهيلهم والرفع من قدراتهم (برنامج تجديد الحظيرة ،امتيازات جبائية...)،

المحور الثالث: تسوية الوضعية الاجتماعية للعاملين في القطاع والرفع من كفاءاتهم (التكوين المستمر، الضمان الاجتماعي ...)،

المحور الرابع: وضع الآليات لمراقبة الأسعار وضمان المنافسة الشريفة في القطاع وتمكين المقاولات من الاستفادة من مزايا قانون الاستثمار،

المحور الخامس: التوافق حول التصور والنظام المنشود للإصلاح المؤسساتي والهيكلي .

* ولتنفيذ ورقة الطرق هذه ، تم بتوافق مع المهنيين إحداث لجنة مشتركة بين الإدارة والتمثيليات المهنية، حيث ينتظر إعداد وتوقيع عقد برنامج بين الدولة والمهنيين وعرض مشروع قانون الإصلاح الهيكلي والمؤسساتي على قنوات المصادقة قبل متم سنة 2013 .